



م ١٦ / / / ٢٨٨١٤

الرقم / ١٢ / ذو القعدة / ١٤٤٠

التاريخ ٢٠١٩/٠٧/١٥

الموافق

سعادة رئيس مجلس النواب

ابعث لسعادتكم بنسختين من مشروع (قانون معدل لقانون المواصفات والمقاييس لسنة ٢٠١٩) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٥، مع الأسباب الموجبة له، راجياً إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

الدكتور عمر الرزاز

السيد ماسد البريني (الس)
مستورد للبريق عبر البريد
الإلكتروني
١٦/٧/١٩

مدع
١٦/٧/١٩

نسخة/ الى دولة رئيس مجلس الاعيان /

مع نسختين من مشروع القانون

نسخة/ الى عطوفة رئيس ديوان التشريع والرأي

السيد ماسد البريني (الس)

٢٠١٩/٧/١٥-ج.م

السيد ماسد البريني (الس)

١٦/٧/١٩

الأسباب الموجبة

لمشروع القانون المعدل لقانون المواصفات والمقاييس

نظرا لأن قرار إعادة تصدير المنتجات غير المطابقة للقواعد الفنية لبلد المنشأ حصرا أدى الى ارتفاع التكاليف على المستوردين في ظل عزوف دول المنشأ عن إعادة استقبال المنتجات المعاد تصديرها وفرضها رسوما باهظة عليها، وللسماع للمخالف بإعادة تصدير المنتجات المخالفة للقواعد الفنية والمواصفات القياسية الأردنية الى بلدان أخرى غير بلد المنشأ تكون تلك المنتجات مطابقة للقواعد والمواصفات فيها، ولوجود العديد من المنتجات المخالفة للقواعد الفنية الخاصة ببطاقة البيان التي يمكن للمستورد تعديلها لتصبح مطابقة دون الزامية إعادتها الى بلد المنشأ، وللسماع بإدخال المنتجات غير المطابقة للقواعد الفنية والتي لا تشكل خطرا على الصحة أو السلامة العامة والمتبرع بها لصالح جمعيات خيرية.

فقد تم وضع مشروع هذا القانون المعدل .

مشروع

قانون رقم () لسنة ٢٠١٩

قانون معدل لقانون المواصفات والمقاييس

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المواصفات والمقاييس لسنة ٢٠١٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٣٣) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً: بإلغاء نص البند (١) من الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

١- منع المستورد المخالف من عرض المنتج أو بيعه أو تأجيره أو توزيعه وإلزامه بإعادة تصديره وفقاً لأحكام قانون الجمارك وخلال المدة التي تحددها المؤسسة.

ثانياً: بإضافة البند (٢) الى الفقرة (د) منها بالنص التالي وإعادة ترقيم البندين

(٢) و(٣) الواردين فيها ليصبحا (٣) و(٤) منها على التوالي:-

٢- السماح للمستورد المخالف بتعديل بطاقة البيان الخاصة بالمنتج لتتوافق مع متطلبات القاعدة الفنية الخاصة به.

ثالثاً: بإضافة الفقرة (و) اليها بالنص التالي وإعادة ترقيم الفقرات من (و) الى

(ي) لتصبح من (ز) الى (ك) منها على التوالي:-

و- يجوز للمؤسسة السماح بإدخال المنتجات غير المطابقة للقواعد الفنية

والمتبرع بها لصالح جمعيات خيرية وفقا لأحكام قانون الجمعيات
شريطة أن لا تشكل خطرا على الصحة أو السلامة العامة.